سام
للحقوق والحريات

قمع الذاكرة

تقرير حقوقي يوثق انتهاكات جماعة الحوثي ضد المحتفيين
بثورة السادس والعشرين 2025 سبتمبر 2025

www.samrl.org
info@samrl.org
أكتوبر 2025

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

الملخص التنفيذي لتقرير سبتمبر 2025

قمع الذاكرة:تقرير حقوقي يوثق انتهاكات جماعة الحوثي ضد المحتفيين بثورة السادس والعشرين 2025 سبتمبر 2025

يقدّم هذا التقرير الصادر عن منظمة سام للحقوق والحريات قراءة توثيقية وتحليلية لأوسع حملة قمع تشهدها مناطق سيطرة جماعة الحوثي منذ أعوام، والتي تزامنت مع الذكرى الثالثة والستين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962، الحدث الذي يمثل في الوجدان اليمني رمزًا للتحرر من الحكم الإمامي وبداية مسار الدولة الجمهورية الحديثة. يكشف التقرير، استنادًا إلى معلومات ميدانية وشهادات مباشرة، عن تنفيذ الجماعة سلسلة من الاعتقالات التعسفية والمداهمات الواسعة التي طالت أكثر من ثلاثمائة وستة مواطنين في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات، من بينهم محامون وصحفيون وتربويون وأطفال ونساء، وذلك لمجرد تعبيرهم عن انتمائهم الوطني أو مشاركتهم في مظاهر رمزية للاحتفال بالثورة، كرفع العلم الجمهوري أو إشعال الشعلة أو نشر أناشيد وطنية على وسائل التواصل الاجتماعي.

تزامنت هذه الحملة مع صدور بيان رسمي عن وزارة الداخلية التابعة لجماعة الحوثي بتاريخ الثالث والعشرين من سبتمبر 2025، تضمّن خطابًا تحريضيًا يساوي بين الاحتفاء بالثورة وبين "العمالة للعدو"، وأعطى الضوء الأخضر للأجهزة الأمنية بملاحقة كل من يحتفل بالمناسبة خارج "الإطار الرسمي"، وهو ما مثّل غطاءً سياسياً وقانونياً زائفًا لتبرير موجة الاعتقالات التي اجتاحت العاصمة والمحافظات الواقعة تحت السيطرة الحوثية. وترافق ذلك مع انتشار كثيف للنقاط الأمنية والعناصر المسلحة، وتفعيل وحدات "الزينبيات" لتفتيش النساء والفتيات ومصادرة هواتفهن، في مشهدٍ من القمع الاجتماعي لم تشهده البلاد حتى في أشد مراحل الحرب توترًا.

يبيّن التقرير أن الاعتقالات لم تكن عشوائية أو محدودة، بل جزء من سياسة منظمة تهدف إلى إخضاع المجتمع، وتجريد الذاكرة الوطنية من رموزها الجمهورية. فاستهداف شخصيات مثل المحامي عبد المجيد صبرة، المعروف بدفاعه عن المعتقلين السياسيين، والكاتب أوراس الإرياني والصحفي ماجد زايد، يوضح الطابع الانتقامي لهذه الحملة التي ضربت النخب الفكرية والإعلامية والحقوقية في البلاد. كما امتدت الانتهاكات إلى الأطفال والطلاب والمدرسين الذين عبّروا عن ارتباطهم الرمزي بثورة سبتمبر، ما يعكس غياب أي حدود أخلاقية أو قانونية في ممارسات الجماعة.

من منظور حقوقي، تشكل هذه الحملة خرقًا فادحًا لمجموعة من القواعد الدستورية والقانونية اليمنية، فضلًا عن المواثيق الدولية التي التزمت بها الجمهورية اليمنية، وفي مقدمتها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فعمليات الاعتقال دون أوامر قضائية، والاحتجاز في أماكن غير معلنة، والإخفاء القسري، والتفتيش الجسدي المهين للنساء، جميعها ترقى إلى مستوى الجرائم الجسيمة ضد الكرامة الإنسانية، كما يُمكن تصنيفها، وفق المعايير الدولية، ضمن الجرائم ضد الإنسانية بالنظر إلى طابعها الواسع والممنهج.

ويخلص التقرير إلى أن ما جرى في سبتمبر 2025 ليس حادثة استثنائية، بل حلقة جديدة ضمن نهجٍ متكرر تسلكه جماعة الحوثي كل عام مع حلول ذكرى الثورة الجمهورية، إذ تُحوّل المناسبة الوطنية إلى موسم من القمع الأمني والترهيب الفكري. فالقمع المتواصل ضد مظاهر الانتماء الجمهوري يعكس حالة خوفٍ وجودي تعيشها الجماعة من الذاكرة التاريخية التي تهدد سرديتها العقائدية، ويؤكد أن الثورة التي حاولت إخمادها لم تزل حية في وجدان اليمنيين.

إن منظمة سام ترى أن هذه الانتهاكات تشكل خطرًا مباشرًا على قيم المواطنة المتساوية والنسيج الاجتماعي، وتدعو إلى تحرك وطني ودولي عاجل للإفراج عن جميع المعتقلين والمخفيين قسرًا، ووقف الممارسات المهينة ضد النساء والفتيات، وتمكين المنظمات الحقوقية من زيارة أماكن الاحتجاز والتحقق من أوضاع الضحايا، كما تدعو الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة إلى فتح تحقيق مستقل في هذه الجرائم، وإدراج جماعة الحوثي ضمن الكيانات المنتهِكة الجسيمة للحريات الأساسية. فالقضية هنا لا تتعلق بمجرد حملة أمنية، بل بمشروع متكامل لإخضاع الوعي وإعادة صياغة التاريخ الوطني بالقوة، وهو ما يستدعي موقفًا حازمًا يعيد الاعتبار لضحايا القمع وحقهم في الحرية والكرامة والعدالة.

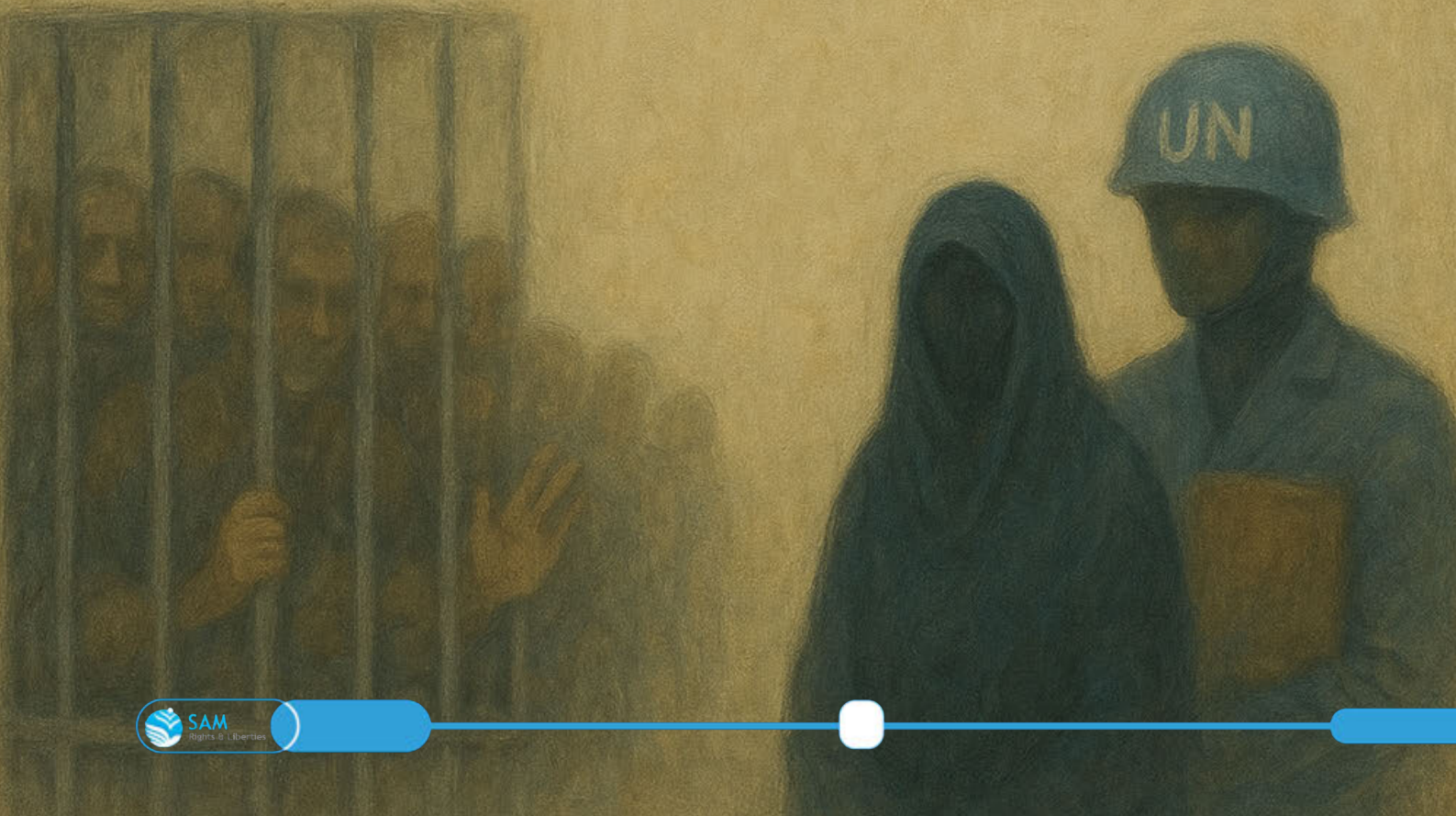

مقدمة

شهدت مناطق سيطرة جماعة الحوثي خلال شهر سبتمبر من العام الجاري تصاعدًا خطيرًا في الانتهاكات الموجهة ضد الحقوق والحريات الأساسية، تمثّل في تنفيذ حملة اعتقالات تعسفية واسعة استهدفت مواطنين وناشطين وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، على خلفية احتفائهم السلمي بذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر. وتشير المعلومات الموثقة إلى أن هذه الاعتقالات رافقها استخدام مفرط للقوة، وممارسات مهينة وحاطة بالكرامة، إضافة إلى احتجاز عشرات الأفراد في أماكن غير معلنة ودون أي مسوغ قانوني.

تأتي هذه التطورات في سياق مناخ عام يتسم بتقييد متزايد للحريات العامة، ومحاولة منهجية لإخضاع المجتمع عبر أدوات الترهيب والسيطرة الأمنية، في انتهاك صريح لأحكام الدستور اليمني والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويهدف هذا التقرير إلى رصد وتوثيق تلك الانتهاكات وتحليلها من منظور قانوني وحقوقي، من خلال استعراض أنماط القمع والملاحقة التي طالت المحتفلين بذكرى الثورة، وتقييمها وفق المعايير الدولية للعدالة والحرية والكرامة الإنسانية، مع تقديم توصيات عملية لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

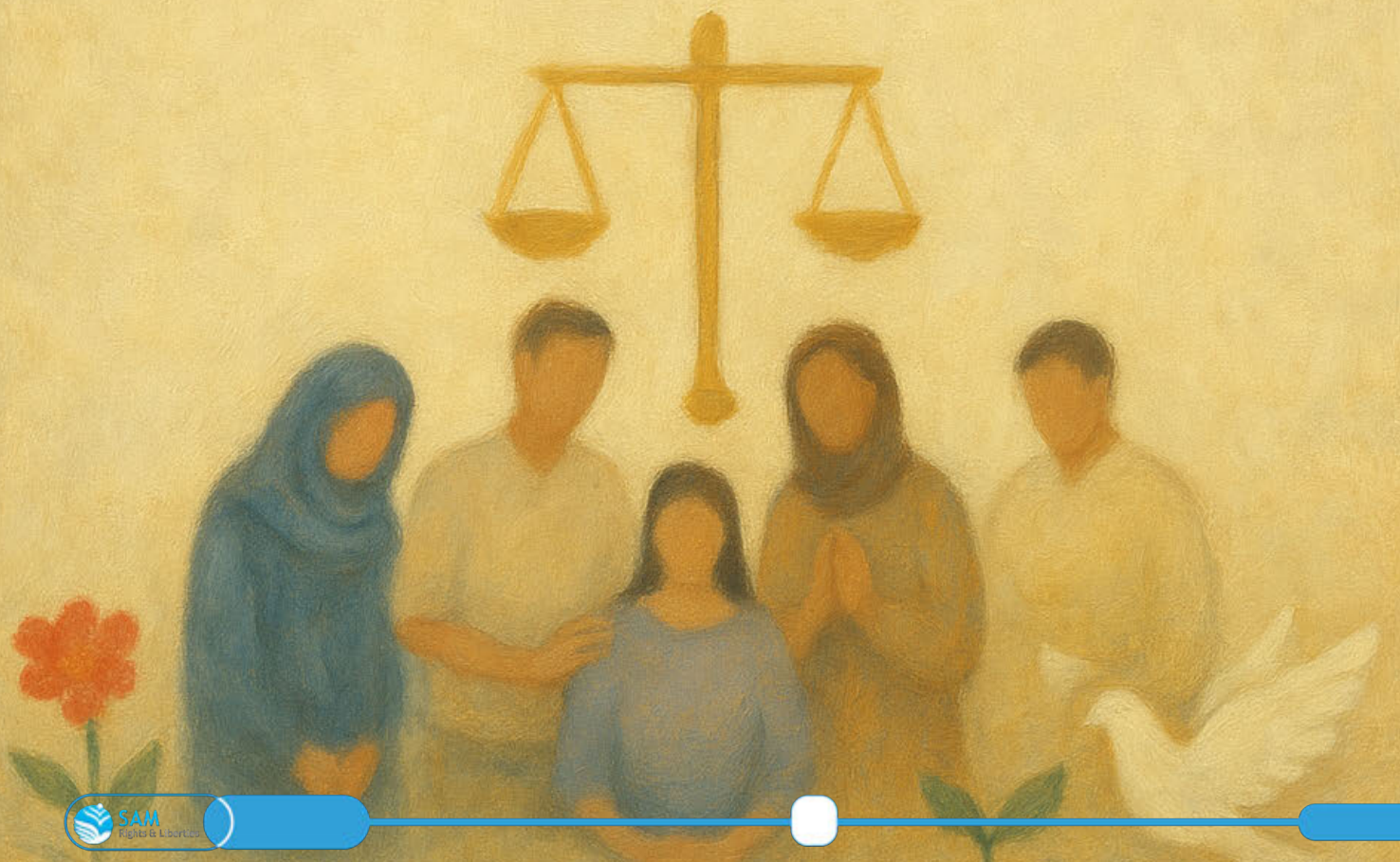

السياق العام

تأتي هذه الموجة من الاعتقالات والمداهمات ضمن سياقٍ عامٍّ يتّسم بتصاعد غير مسبوق في القيود المفروضة على الحريات العامة داخل مناطق سيطرة جماعة الحوثي، خصوصًا في العاصمة صنعاء ومحافظات الوسط والشمال الواقعة تحت قبضتها الأمنية. فقد أحكمت الجماعة خلال الأسابيع التي سبقت ذكرى ثورة 26 سبتمبر قبضتها على المجال العام، وفعّلت منظومتها الأمنية بصورة مكثفة، بما يشمل نشر نقاط تفتيشٍ ثابتة ومتحركة، وتسيير أطقمٍ عسكرية وعناصر مسلحة في الشوارع الرئيسية والفرعية، بمشاركة عناصر مدنية مسلحة وفرق نسائية تُعرف باسم "الزينبيات"، التي تولّت عمليات تفتيشٍ جسدي مهين للنساء والفتيات وتفتيش هواتفهن المحمولة بحثًا عن محتوى ذي طابع وطني أو سياسي. هذا الانتشار الأمني الواسع ترافق مع حملاتٍ إعلاميةٍ وتوجيهاتٍ رسمية تروّج لخطابٍ تحريضي يربط أي مظهرٍ للاحتفاء بثورة سبتمبر بمحاولات "العدو الخارجي لإثارة الفتنة وزعزعة الاستقرار"، في حين أُغلقت الصالات العامة ومنعت الفعاليات الطلابية والنشاطات الثقافية، وتلقى المواطنون أوامر مباشرة بعدم رفع العلم اليمني أو ترديد الأناشيد الوطنية في الأماكن العامة.

توضح إفادات سكانٍ وصحفيين وحقوقيين ومحامين أنّ هذه الإجراءات لم تقتصر على صنعاء، بل شملت محافظات أخرى مثل عمران وإب وذمار والبيضاء وتعز والمحويت، حيث نفّذت عناصر الجماعة حملات دهم واعتقال بحق مئات المدنيين، بعضهم اُقتيد من الشوارع، وآخرون اعتُقلوا من داخل منازلهم أو أثناء مرورهم في النقاط الأمنية. وتُشير شهادات موثوقة إلى أن بعض الحملات استخدمت قوائمَ مُعدّة مسبقًا تضمّ أسماء أشخاصٍ معروفين بتفاعلهم الإيجابي مع ذكرى الثورة أو بنشاطهم في وسائل التواصل الاجتماعي، بينما استُهدِف آخرون بسبب منشوراتٍ أو صورٍ شخصية يظهرون فيها وهم يرفعون العلم الوطني أو يشاركون في إشعال "شعلة سبتمبر". وتنوّعت أنماط الاحتجاز بين اقتياد الضحايا إلى مراكز أمنية رسمية وأخرى سرية، بما في ذلك منازل حُوِّلت إلى معتقلاتٍ مؤقتة في بعض المناطق، في حين أُخفي بعض المعتقلين قسرًا لأيام دون السماح لأسرهم بمعرفة أماكنهم أو التواصل معهم.

وتُظهر التقارير الإعلامية التي جمعتها "سام" أن حملة القمع الأخيرة تجاوزت كل ما سبقها من حيث الاتساع الجغرافي وعدد المستهدفين، إذ وثّقت منظمات ووسائل إعلامٍ محليةٍ ودولية اختطاف العشرات من الكتّاب والصحفيين والنشطاء والطلاب والمواطنين العاديين في مختلف المحافظات، فضلًا عن قيام الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة بتوقيف نساءٍ في نقاط التفتيش بذريعة "الإجراءات الأمنية الوقائية"، ورافق ذلك حملات تفتيشٍ مُهينة شملت هواتف النساء ومحتوياتهنّ الشخصية، كما أظهرت شهادات مؤثرة لنساءٍ تعرضن لتفتيشٍ جسدي وابتزازٍ نفسي في العاصمة صنعاء ومناطق أخرى، في سابقةٍ لم يشهدها المجتمع اليمني المحافظ من قبل. وتعدّ هذه الانتهاكات امتدادًا مباشرًا لنهجٍ سلطوي متصاعدٍ منذ انقلاب سبتمبر 2014، يتّخذ من "الأمن" ذريعةً لإحكام السيطرة على المجال العام وإسكات أي صوتٍ نقديٍ أو وطنيٍ مناهض.

من خطاب التحذير إلى ممارسة القمع

شكّل البيان الصادر عن وزارة الداخلية التابعة لجماعة الحوثي بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول 2025 نقطة الانطلاق الرسمية لحملة الاعتقالات الواسعة التي تزامنت مع الذكرى الثالثة والستين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر. فالبيان، الصادر باسم "الإعلام الأمني" والمنشور على المنصات الرسمية التابعة للجماعة، لم يكن مجرّد إعلانٍ أمني اعتيادي، بل حمل في مضمونه خطابًا سياسيًا تحريضيًا موجّهًا ضد المواطنين، يساوي بين الاحتفاء بثورة سبتمبر وبين "العمالة للعدو" و"التحرك في خدمة المخططات الأمريكية والإسرائيلية". وقد جاء البيان في لهجة تهديدٍ صريحة تُحذر من أي نشاطات "خارجة عن الإطار الرسمي"، وتتوعد كل من "يُسول له نفسه التورط في خدمة الأعداء أو السقوط في مستنقع الخيانة والعمالة"، في إشارة واضحة إلى كل من يُفكر في تنظيم فعاليات شعبية أو رمزية للاحتفال بالمناسبة الوطنية.

وقد حرص البيان على صياغة سردية أمنية شاملة تضع "الاحتفال بذكرى ثورة 26 سبتمبر" ضمن ما أسماه "محاولات خبيثة تستهدف الجبهة الداخلية"، زاعمًا أن الأعداء "يسعون لاستغلال بعض المناسبات الوطنية لإثارة الفتنة والفوضى". وبذلك، حوّل البيان المناسبة الوطنية إلى تهديدٍ أمني مزعوم، وأضفى غطاءً أيديولوجيًا ودينيًا على الإجراءات القمعية التي أعقبت صدوره. فالوزارة استندت إلى نصوصٍ قرآنيةٍ ودعواتٍ تعبويّة لتبرير القمع، مستخدمةً لغة تعبّر عن "الاصطفاف الوطني ضد العدوان"، لكنها في الواقع تُجرّم أي شكلٍ من أشكال التعبير السلمي أو الاحتفاء بالتاريخ الجمهوري. هذه اللغة تُظهر بوضوح أن جماعة الحوثي تعتبر الثورة الجمهورية وما ترمز إليه من قيم الحرية والتحرر والعدالة تهديدًا مباشرًا لبنيتها الفكرية القائمة على إعادة إنتاج نظام الإمامة بثوبٍ دينيٍ وسياسيٍ جديد.

إلى جانب ذلك، تضمّن البيان أربع نقاطٍ تنفيذية حملت في جوهرها تعليماتٍ مباشرة للأجهزة الأمنية، نصت أولها على "تحذير كل من تسوّل له نفسه التورط في خدمة الأعداء"، بينما أكدت الثانية على "جاهزية الوزارة والأجهزة الأمنية لإفشال أي فتنة يسعى العدو لإثارتها تحت أي عنوان"، واعتبرت الثالثة أن "جميع المناسبات الوطنية ستقام بشكلٍ رسمي ومنظم"، لتختتم بدعوة المواطنين إلى "الإبلاغ عن أي تحركاتٍ مشبوهة". هذه البنود الأربعة أعادت تعريف مفهوم "الأمن الوطني" بطريقةٍ تخدم احتكار الجماعة للسلطة والرمزية الوطنية، إذ منحت الأجهزة الأمنية صلاحيةً مطلقة لقمع أي نشاطٍ مدني أو ثقافي لا يخضع لإشرافها المباشر، وشرعنت بذلك المداهمات والاعتقالات التي شهدتها البلاد لاحقًا.

من منظورٍ حقوقي، يمثل هذا البيان تحريضًا رسميًا على انتهاك الحقوق الأساسية المكفولة دستورًا وقانونًا، وعلى رأسها حرية التعبير والتجمع السلمي. فبدلًا من أن تضطلع وزارة الداخلية بمسؤولياتها في حماية المواطنين وضمان أمنهم، تحوّلت إلى أداةٍ سياسيةٍ في يد الجماعة لقمع المعارضين والناشطين والمحتفلين بمناسبةٍ وطنيةٍ جامعة. ويُلاحظ أن هذا البيان لم يتضمّن أي إشاراتٍ إلى احترام القانون أو الالتزام بالإجراءات القضائية، بل استخدم مفردات "الحزم" و"الإفشال" و"التحذير" بدلًا من مفردات "العدالة" و"المساءلة"، ما يعكس طبيعة النظام الأمني الذي تديره الجماعة بوصفه جهازًا للضبط الأيديولوجي والسياسي أكثر من كونه مؤسسةً لحماية المجتمع.

حملة اعتقالات واسعة النطاق

رصدت منظمة سام للحقوق والحريات، قائمة واسعة من الأسماء التي طالتها حملة الاعتقالات التعسفية التي نفذتها جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية، على خلفية احتفائهم بذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962، حيث سجلت القائمة أكثر من 306 معتقل، بينهم محامين وصحفيين وتربويين ومهندسين وكتاب وأطفال، وهو ما يعكس الطبيعة الشاملة للحملة القمعية التي استهدفت كل من عبّر عن ارتباطه بالمناسبة الوطنية بأي شكل من الأشكال – سواء عبر منشور على مواقع التواصل، أو رفع العلم الوطني، أو إشعال شعلة الثورة.

	إب	الأمانة	البيضاء	الحديدة	المحويت	تعز	حجة	ذمار	ريمة	صعدة	صنعاء	عمران	الإجمالي العام
أطفال					1		3	9			1	11	25
رجال	81	7	30	5	24	1	1	48	1	1	59	22	280
نساء	1												1
الإجمالي العام	82	7	30	5	25	1	4	57	1	1	60	33	306

يشير الصحفي علي الفقيه، رئيس تحرير موقع «المصدر أونلاين»، في حديث إلى "سام" إلى أن حملة الاعتقالات التي نفذها الحوثيون هذا العام كانت أكثر ضراوة واتساعًا من سابقاتها، موضحًا أنها بدأت في وقت مبكر، وتزامنت مع القصف الإسرائيلي المتكرر على مواقع في مناطق سيطرة الجماعة، الأمر الذي وفّر، بحسب تعبيره، غطاءً جديدًا لتبرير القمع. وذكر أن الحوثيين استغلوا تلك الغارات لاتهام كل من يحتفي بذكرى ثورة 26 سبتمبر بإثارة البلبلة أو خدمة «العدو»، بل وصل الأمر، كما أكد، إلى حدّ ترهيب المواطنين بتهم الانتماء لخلايا تعمل لصالح العدوان الإسرائيلي.

ولفت إلى أن رصد الحالات أظهر امتداد الاعتقالات من المدن إلى القرى النائية، وأنها شملت مختلف الفئات العمرية، ما يعكس حجم الرعب الذي سعت الجماعة إلى ترسيخه في نفوس اليمنيين. واعتبر الفقيه أن هذه التحركات الاستباقية والاستجوابات الواسعة قبل موعد الثورة هدفت إلى إرهاب الناس ومنع أي مظاهر احتفاء، مشيرًا إلى أن هذا العام شهد تراجعًا واضحًا في مظاهر الاحتفال مقارنة بالعام الماضي، بعد أن طالت الاعتقالات محامين وأكاديميين وناشطين بارزين مثل عبد المجيد صبرة وأوراس الإرياني وآخرين.

تُظهر الوقائع الموثقة خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول 2025 حجمًا مروّعًا من الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق المدنيين، في انتهاكٍ واضحٍ للقانون الدولي الإنساني وللقوانين اليمنية النافذة، ولا سيما ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والحق في الأمان الشخصي وحرمة الحياة الخاصة. فقد تحوّلت العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات الأخرى إلى ما يشبه ثكنةً أمنية مغلقة، تُدار فيها الاعتقالات العشوائية والمداهمات دون مسوغٍ قانوني، بينما يجري اقتياد المواطنين إلى أماكن مجهولة، وغالبًا

دون أوامر قضائية أو توجيه تهم رسمية. وتشير الأدلة المتقاطعة مع ما وثقه راصدو منظمة "سام" إلى أن الاعتقالات تم تنفيذها بطرق متعددة، شملت مداهمة المنازل والمكاتب، وخطف الأفراد من الشوارع، واحتجاز آخرين على الحواجز الأمنية المنتشرة بكثافة في المداخل والأحياء، بما يعكس غيابًا كاملًا لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة.

ووفقًا للتقارير الإعلامية المتطابقة، لم يقتصر الاستهداف على النشطاء أو الصحفيين، بل شمل عشرات المواطنين ممن عبّروا عن مشاعر وطنية أو رموز جمهورية بسيطة، مثل رفع العلم اليمني، أو ترديد الأناشيد الوطنية، أو إشعال "شعلة سبتمبر" في قراهم وأحيائهم، وهي مظاهر اعتبرتها سلطات الحوثي "أنشطة معادية للجبهة الداخلية".

ففي محافظة البيضاء، نفذت قواتٌ تابعة للجماعة حملاتٍ عسكرية مكثفة على قرى ومديريات عدة، بينها السوادية وردمان آل عواض، واقتحمت المنازل واعتقلت المئات، بينهم أطفال وطلاب، لمجرد مشاركتهم في احتفالات رمزية بالذكرى. كما وثّق شهود عيان قيام المسلحين بمحاصرة قرى بأكملها ومداهمة المنازل ليلًا، واعتقال أي شخصٍ يُشتبه في إشعاله للشعلة أو رفعه للعلم الوطني.

وفي صنعاء، وثّقت إفادات متقاطعة عمليات اقتحامٍ لمنازل ومكاتب حقوقيين، أبرزهم المحامي عبد المجيد صبرة الذي اعتُقل بعد مداهمة مكتبه في منطقة شميلة ومصادرة مقتنياته الخاصة، في حين اختُطف الصحفي ماجد زايد والكاتب أوراس الإرياني في يومين متتالين عقب نشاطهم في وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفاء بالثورة. كما امتدت الاعتقالات إلى طلاب جامعات وشبابٍ في الشوارع، وضباط متقاعدين ومدرسين شاركوا في احتفالات رمزية صغيرة. هذه الممارسات اتسمت بالسرية والغموض، حيث لم تُعلَن أي تهم رسمية، ولم يُسمح للمعتقلين بالاتصال بأسرهم أو بمحامين، ما يجعل جميع تلك الحالات تندرج تحت وصف "الاعتقال التعسفي" وفقًا لمعايير القانون الدولي.

كما رصدت "سام" انتهاكاتٍ فادحة لكرامة النساء وحقوقهن الإنسانية، حيث تم إيقاف مئات النساء والفتيات عند نقاط التفتيش في صنعاء ومناطق أخرى، وإخضاعهن لتفتيشٍ جسدي وإلكتروني شمل تفتيش الهواتف الشخصية والاطلاع على الصور والرسائل الخاصة، في ممارساتٍ تُعدّ من أشد أشكال التعدي على الخصوصية والكرامة الإنسانية. وقد أثارت شهادات الضحايا صدمةً عميقة في الرأي العام اليمني، بعدما تحدثت نساءٌ عن تعرضهن للإهانة اللفظية والترهيب النفسي أثناء تفتيشهن، وعن شعورٍ بالخوف والمهانة طال حتى الطبيبات والطالبات الجامعيات. وتؤكد هذه الممارسات الطبيعة الممنهجة للانتهاكات، إذ لم تُستهدف فئة معينة بل شملت الجميع، في إطار سياسةٍ ترهيبية تهدف إلى خلق بيئة خوفٍ عام تمنع أي مظهرٍ للتعبير الوطني أو الاحتفال الجماعي.

في حديث مع سام، يرى الصحفي نبيل الأسيدي، رئيس لجنة التدريب والتأهيل في نقابة الصحفيين اليمنيين، أن الاعتداءات التي طالت المحتفلين بثورة 26 سبتمبر تكشف جانبين مهمين: الأول هو صمود الناس وإصرارهم على الاحتفاء رغم شدة القمع، وهو ما اعتبره دليلاً على ضعف الحاضنة الشعبية للجماعة وتآكلها؛ والثاني يتمثل في أن حملة القمع المفرطة تعبّر عن حالة رعب تعيشها الجماعة وانعدام ثقتها بالمجتمع من حولها. وأكد الأسيدي أن آلة القمع التي تستخدمها الحوثيين إنما تعكس هشاشتها وخشيتها من المستقبل، إذ تدرك أن الاحتفال بذكرى الثورة يمثل في جوهره تعبيرًا عن الرفض الشعبي لها، مشيرًا إلى أن الجماعة تتعامل مع هذا الرفض بوصفه خطرًا يهدد وجودها، وترى في 26 سبتمبر رمزًا لاحتمال تفجر ثورة جديدة ضدها.

نمط الانتهاكات

تُظهر المعطيات الميدانية التي وثّقتها منظمة سام للحقوق والحريات، إلى جانب الشهادات والبيانات الحقوقية والإعلامية، أن ما جرى خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول 2025 لم يكن سلسلة أحداثٍ منفصلة، بل حلقة جديدة في نمطٍ متكررٍ وممنهجٍ من القمع الموجّه ضد حرية التعبير والاحتفاء بالرموز الوطنية، وعلى رأسها ثورة 26 سبتمبر. فطبيعة الانتهاكات، وتوقيتها، وأسلوب تنفيذها، وانتشارها الجغرافي، جميعها تؤكد أن جماعة الحوثي تعتمد سياسةً دوريةً تُعيد إنتاجها سنويًا قبيل ذكرى الثورة، في محاولةٍ لتجريد المناسبة من بعدها الشعبي والوطني، وتحويلها إلى حدثٍ خاضع للرقابة الرسمية الصارمة. وقد وثّقت "سام" هذا النمط بوضوح في تقريرها السابق الموسوم بعنوان «الانتقام بأثر رجعي» الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والذي خلُص إلى أن الجماعة تنتهج استراتيجيةً ممنهجة لتكميم الأفواه والسيطرة على المجال العام عبر أدواتٍ أمنية وقانونية وإعلامية تستهدف كل صوتٍ مختلف أو محتفلٍ بالهوية الجمهورية.

يتّسم هذا النمط بعدة ملامح رئيسة يمكن من خلالها فهم طبيعة الانتهاكات الحالية، كما يلي:
أولها التزامن الدوري، إذ تتكرر الحملة في التوقيت ذاته من كل عام، مترافقةً مع الذكرى الوطنية لثورة 26 سبتمبر، ما يعكس الطابع المؤسسي المدروس للانتهاكات.

منذ سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، اتخذت الجماعة موقفًا عدائيًا واضحًا تجاه رمزية ثورة سبتمبر، وسعت إلى طمس مظاهرها الثقافية والتعليمية والإعلامية، واستبدالها بروايتها الخاصة حول ما تسميه "ثورة 21 سبتمبر"، في محاولةٍ لإعادة تعريف التاريخ الوطني وفق رؤيتها العقائدية. وقد وثقت "سام" في تقريرها السابق بعنوان «انتقام بأثر رجعي» (نوفمبر 2024) أن هذه الجماعة دأبت على شنّ حملات قمعية متكررة ضد المواطنين الذين يعبّرون عن ارتباطهم بثورة سبتمبر، مشيرةً إلى أن الانتهاكات حينها شملت الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب وحرمان المعتقلين من التواصل مع أسرهم أو تمثيلهم القانوني. ذلك التقرير خلُص إلى أن استهداف الجماعة للمحتفلين بسبتمبر "يعبّر عن رغبةٍ سياسية في نزع شرعية الثورة الجمهورية، واستبدالها بسردية دينية-سلالية تسعى إلى إعادة إنتاج الحكم الإمامي بثوبٍ جديد".

ويكشف تكرار الانتهاكات في سبتمبر 2025 عن استمرارية هذا النهج بصورة منهجية ومدروسة، حيث جرى تفعيل الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة قبل أيامٍ من المناسبة، وتم توجيه وسائل الإعلام الرسمية والخطاب الديني نحو تخوين المحتفلين بالثورة واتهامهم بـ"العمالة والارتزاق".

ومن خلال مقارنة الوقائع المسجلة في سبتمبر 2024 وسبتمبر 2025، يتضح أن الجماعة تحول الذكرى الوطنية نفسها إلى ذريعة موسمية لتجديد السيطرة على المجتمع، من خلال نشر الرعب بين المواطنين والتأكيد على سلطتها المطلقة في ضبط المجال العام. ففي كل عامٍ تتكرر الأنماط ذاتها: مداهمات ليلية، اعتقالات جماعية، إخفاء قسري، تفتيش للهواتف، وحملات دعائية تصف المحتفلين بـ"المخربين" و"الموالين للعدوان". كما أن تزامن الاعتقالات مع إجراءاتٍ أخرى مثل إغلاق الصالات العامة ومنع الخياطين من حياكة العلم اليمني، ووقف الأنشطة الطلابية، يُظهر أن القمع لا يقتصر على الجانب الأمني، بل يمتد إلى محاولة محو الرموز الجمهورية من المجال الثقافي والاجتماعي أيضًا.

ثاني هذه الملامح هو الانتشار الجغرافي الواسع، إذ لم تقتصر الانتهاكات على العاصمة صنعاء، بل شملت معظم المحافظات الواقعة تحت سيطرة الجماعة: إب، البيضاء، ذمار، عمران، المحويت، وتعز. ففي كل محافظةٍ من هذه المحافظات، رُصدت عمليات دهمٍ واعتقالٍ مماثلة نفذتها الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية التابعة للحوثيين، في نسقٍ متكررٍ يكشف عن تنسيقٍ مركزي في إدارة الحملة. فمثلاً، شهدت البيضاء وحدها أكثر من خمسٍ وثلاثين حالة اعتقالٍ موثقة خلال ثلاثة أيام فقط، فيما وثّقت تقارير أخرى مداهماتٍ في إب وذمار والمحويت شملت قرى وأحياء بأكملها، استخدمت فيها الأطقم العسكرية بكثافة، في مشهدٍ يكرّس عسكرة الحياة المدنية.

أما الملمح الثالث فهو الاستهداف النوعي الذي طال طيفًا واسعًا من الفئات، بدءًا من الحقوقيين والصحفيين والكتّاب، مرورًا بالتربويين والطلاب والنساء، ووصولًا إلى الأطفال الذين لم يتجاوز بعضهم الثانية عشرة من العمر. هذا التوسّع في الفئات المستهدفة يعكس غياب أي تمييزٍ بين الفعل السلمي والمخالفة الجنائية، ويؤكد أن دوافع الجماعة لا تتعلق بفرض النظام العام، بل بممارسة السيطرة الرمزية عبر الترهيب الجماعي. وقد وثّقت "سام" اعتقال المحامي عبد المجيد صبرة، وهو أحد أبرز المدافعين عن المعتقلين السياسيين، إلى جانب اختطاف الكاتب أوراس الإرياني والصحفي ماجد زايد، في حين امتدت الاعتقالات إلى نساءٍ فُتشن جسديًا عند النقاط الأمنية، وإلى أطفالٍ اعتُقلوا لإشعالهم "شعلة سبتمبر" في قرى تعز.

رابع الملامح هو طبيعة أدوات التنفيذ، حيث استخدمت جماعة الحوثي تشكيلاتٍ متعددة من أجهزتها الأمنية والعسكرية والمدنية لتنفيذ الاعتقالات والمداهمات. فقد شملت العمليات أطقمًا مسلحة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات، وعناصر من الأمن الوقائي، وأفرادًا بلباسٍ مدني شاركوا في المداهمات الليلية، إلى جانب عناصر نسائية من "الزينبيات" اللواتي تولين تفتيش النساء والفتيات والهواتف المحمولة في النقاط الأمنية داخل صنعاء وإب وذمار. كما ترافقت هذه الحملات مع انتشارٍ واسعٍ للحواجز ونقاط التفتيش التي استُخدمت كأداة رئيسة للاعتقال، إذ تم توقيف المئات من المارة، بينهم مدرسون وطلاب وسائقون، دون أي مذكرات قبضٍ أو إجراءات قانونية، فيما اقتُحمت منازل آخرين ليلاً وصودرت مقتنياتهم الشخصية، بما في ذلك الهواتف والأجهزة الإلكترونية.

ويُضاف إلى ذلك مظهرٌ بالغ الخطورة يتمثل في استخدام المنازل كمعتقلاتٍ مؤقتة، وهو ما وثقته صحيفة "الشرق الأوسط" ومصادر حقوقية أخرى، حيث حوّلت الجماعة بعض منازل خصومها أو المنازل المصادرة إلى مراكز احتجازٍ للنشطاء والمحتفلين بذكرى الثورة، في انتهاكٍ صريحٍ للقوانين اليمنية والدولية التي تحظر الاحتجاز في أماكن غير خاضعة للرقابة القضائية. هذا السلوك لا يعكس فقط استهانةً بالقانون، بل يعبر عن استراتيجيةٍ متعمّدة لإخفاء أماكن الاحتجاز وتقييد قدرة المنظمات الحقوقية على التوثيق والمساءلة.

ويشير تزامن هذه الممارسات مع نشر بيانات وزارة الداخلية الحوثية التي تحذر من أي "تحركاتٍ مشبوهة" تحت غطاء المناسبات الوطنية، إلى أن الاعتقالات جاءت ضمن سياسةٍ مركزيةٍ مخططة، وليست ردود فعلٍ أمنية عفوية. إذ مثّل البيان الرسمي غطاءً سياسيًا يشرعن استخدام القمع في مواجهة أي مظهرٍ من مظاهر التعبير الوطني، ما يؤكد أن الانتهاكات نُفذت بموافقةٍ وتوجيهٍ من أعلى المستويات داخل الجماعة، وليست مجرد تجاوزاتٍ فردية.

أبرز الحالات الموثقة

من بين مئات المعتقلين الذين طالتهم حملة القمع الحوثية خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول 2025، برزت مجموعة من الحالات التي تعكس حجم الاستهداف المتعمد للنخب الفكرية والحقوقية والإعلامية في اليمن. وتُظهر هذه الحالات أن الاعتقالات لم تقتصر على نشطاء ميدانيين أو مواطنين عاديين، بل شملت شخصيات عامة ذات حضورٍ وطنيٍ بارز، تُعرف بدفاعها عن الحريات العامة ومناهضتها للعنف والتمييز. ويُمكن تصنيف هذه الحالات كأمثلةٍ رمزية توضّح الطبيعة الانتقائية والسياسية لهذه الحملة، التي استهدفت الأصوات القادرة على تشكيل وعيٍ جمعيٍّ مضادٍ للهيمنة الفكرية التي تسعى الجماعة إلى فرضها على المجتمع.

أبرز هذه الحالات هي المحامي والمستشار القانوني عبد المجيد صبرة، أحد أبرز المدافعين عن حقوق المعتقلين السياسيين في اليمن، والذي يُعدّ من الأصوات القانونية القليلة التي واصلت نشاطها الحقوقي رغم التضييق. فقد أكدت منظمة سام للحقوق والحريات أن مسلحين حوثيين اقتحموا مكتب صبرة في منطقة شميلة بالعاصمة صنعاء بتاريخ 25 سبتمبر 2025، وقاموا بمصادرة مقتنياته الشخصية وأوراق عمله قبل اقتياده إلى جهةٍ مجهولة، دون أمرٍ قضائي أو إذن من النيابة. ويأتي اعتقاله بعد يومٍ واحد فقط من منشورٍ على صفحته في "فيسبوك" انتقد فيه تقييد جماعة الحوثي للاحتفالات بثورة 26 سبتمبر، معتبرًا الثورة "محطةً تاريخية أعادت للشعب كرامته وحررته من خرافات الحكم الإمامي". إن اعتقال شخصيةٍ قانونية بارزة كهذه لا يُعد انتهاكًا فرديًا فحسب، بل هو رسالة ترهيبٍ موجّهةٍ إلى جميع المحامين والحقوقيين الذين ما زالوا يحاولون الدفاع عن ضحايا الانتهاكات داخل مناطق سيطرة الجماعة.

الحالة الثانية البارزة هي اختطاف الكاتب والشاعر أوراس الإرياني، الذي يُعدّ من الأصوات الأدبية المدافعة عن الهوية اليمنية الجامعة، والصحفي ماجد زايد، المعروف بإنتاجه الإعلامي الوطني المستقل. ووفقًا لتقرير صادر عن منظمة سام في 23 سبتمبر 2025، فإن جماعة الحوثي اختطفت الإرياني من العاصمة صنعاء بعد مغادرته منزله مساء 22 سبتمبر، قبل أن تختفي صفحته على "فيسبوك" بعد ساعاتٍ من اختطافه، ما يرجّح أن الجماعة سيطرت على حساباته الرقمية. وفي اليوم التالي، 23 سبتمبر، تم اختطاف الصحفي ماجد زايد، بعد أن نشر أغنية وطنية تمجّد العلم اليمني بمناسبة الذكرى 63 لثورة سبتمبر. ولا يزال مصير الرجلين مجهولًا حتى لحظة كتابة هذا التقرير، حيث ترفض سلطات الحوثي الإفصاح عن مكان احتجازهما أو السماح لعائلاتهما بالتواصل معهما. هذه الواقعتان تكشفان بوضوح الطابع الانتقامي والسياسي للحملة، التي طالت الأدباء والصحفيين الذين استخدموا الكلمة والفن وسيلةً للتعبير عن الانتماء الوطني.

إلى جانب هؤلاء، رصدت "سام" عددًا من الشخصيات الاجتماعية والتعليمية التي اعتُقلت على خلفية منشوراتٍ أو رموزٍ بسيطة تعبر عن الانتماء لثورة سبتمبر. ففي محافظة إب، اعتقلت الجماعة المهندس محمد المناحي وفواز النجار وفهد بداح ومحمد يحيى الكباري ومختار محسن أبو راس من مديرية ذي سفال، كما اعتقلت المدرّس نجيب النصيف من مدرسة الشهيد الدعيس بمديرية بعدان بعد نشره صورته متوشحًا بالعلم اليمني. وفي مديرية خارف بمحافظة عمران، اعتقل الحوثيون عبدالحكيم صالح حرمل بسبب "نيته الاحتفال بذكرى ثورة سبتمبر"، بحسب ما أكده المحامي عبدالوهاب قطران، بينما اعتُقل المواطن سعد جابر العزنط من عزلة وادي خمر بسبب رسمه العلم الوطني على جدار مصنعه.

كما وثّقت شهادات حول اعتقال مواطنين آخرين على خلفية إشعال شعلة سبتمبر أو تفاعلهم معها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من بينهم محمد محسن الحقب القحم الذي اعتُقل بسبب وضع إطارٍ يحمل شعار "ثورة 26 سبتمبر" على حسابه الشخصي في منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وفق ما وثّقه الناشط إبراهيم عسقين. وفي محافظة المحويت، اختُطف المواطن عمر عثمان زايد من قرية راود بمديرية حفاش بعد أن أوقد شعلة الثورة فوق سطح منزله. وفي تعز، اعتقلت جماعة الحوثي ستة أطفال من قرية سبات في عزلة الدعيسة، مديرية التعزية، عقب إشعالهم الشعلة أمام منازلهم مساء 25 سبتمبر، وهي من أبشع الانتهاكات التي تُظهر استهداف الجماعة حتى للفئات القاصرَة في إطار سعيها لمحو الرموز الجمهورية من الوعي الجمعي للأجيال الجديدة.

وفي حالات أخرى، وثق راصدو "سام" ظروف وملابسات اعتقال عدد من المواطنين، على خلفية احتفائهم بذكرى ثورة سبتمبر، كما يلي:

بشار الشاحذي - المحويت

في صباح الرابع والعشرين من سبتمبر 2025، اعتُقل الشاب بشار خالد محمد أحمد الشاحذي (24 عامًا) على خلفية اتهامه بتعليق ملصقات رمزية احتفاءً بذكرى الثورة. داهمت عناصر من جماعة الحوثي المنطقة، واقتادته إلى جهة مجهولة بأوامر من فؤاد عبدالله الجرادي، تاركة أسرته في قلقٍ عميق على مصيره.

سيف محمد السوادي - البيضاء

في السابع والعشرين من سبتمبر، اقتحمت حملة عسكرية حوثية مكونة من عشرات الأطقم قرية الخوعة، لتعتقل الشاب سيف محمد مرداس السوادي (23 عامًا)، بسبب رفعه علم الجمهورية على منزله. نُقل إلى جهة غير معلومة، وذكر شهود أن العملية قادها جارالله أحمد حيدر العوسجي.

عارف محمد قطران - صنعاء

في 21 سبتمبر، داهمت قوات حوثية منزل المواطن عارف محمد قطران (47 عامًا) في قرية الجاهلية بهمدان، وصادرت مقتنياته الخاصة قبل أن تعتقله بتهمة "التحريض على الاحتفال بثورة سبتمبر". قاد الحملة فهد عطية، أحد المشرفين الأمنيين للجماعة في المنطقة.

عبد الحكيم حرمل - عمران

في 25 سبتمبر، اعتُقل المواطن عبدالحكيم صالح علي حرمل (56 عامًا) بعد دعوته علنًا للاحتفال بذكرى ثورة 26 سبتمبر في منطقته. نفذت الاعتقال قوة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة طارق عبدالله الأشموري، وتم اقتياده إلى سجن خاص في المديرية.

أكرم عبد الله العريقي - إب

في 26 سبتمبر 2025، خرج الشاب أكرم عبدالله العريقي (27 عامًا) مع مجموعة من أصدقائه يحملون الأعلام الجمهورية في أحد شوارع المدينة. لاحقتهم عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وأجبرتهم على النزول من سياراتهم، ثم اعتقلت أكرم بعد أن رفض تمزيق العلم اليمني. أشرف على العملية المشرف الأمني في المدينة عبدالملك الكراري، ونُقل الضحية إلى مكان مجهول.

محسن ناجي الفقيه - ذمار

في مساء 25 سبتمبر، اعتُقل المواطن حسين ناجي الفقيه (38 عامًا) من أمام منزله في قرية الحقب بعنس، بعد أن شارك في فعالية رمزية لإحياء ذكرى الثورة. داهمت منزله قوة مسلحة من الأمن الوقائي، وصادرت هاتفه وبطاقته الشخصية. وأفاد شهود أن العملية تمت بأوامر من القيادي الحوثي محمد أحمد الحاضري.

عبدالناصر صالح الجوفي - مأرب

في فجر 24 سبتمبر، أقدمت مجموعة تابعة للحوثيين على إطلاق قذائف عشوائية باتجاه حي سكني في أطراف المدينة، ما أدى إلى إصابة الشاب عبدالناصر صالح الجوفي (30 عامًا) أثناء تزيينه واجهة منزله بألوان العلم الوطني. نُقل إلى المستشفى في حالة حرجة، فيما حمل الأهالي المسؤولية الكاملة للجماعة عن الاستهداف المتكرر للمدنيين.

سالم علي الزهيري - الحديدة

في 26 سبتمبر، اعتُقل المواطن سالم علي الزهيري (41 عامًا) أثناء محاولته إقامة فعالية رمزية في كورنيش الحديدة. اقتيد إلى قسم الشرطة المحلي وتعرض للضرب والإهانة من قبل أفراد تابعين لـ الأمن الوقائي الحوثي، بأوامر من المشرف الميداني محمد جحاف، بسبب "إثارة الفوضى وإحياء شعارات الجمهورية".

عبدالسلام قاسم القريطي - ريمة

في 25 سبتمبر، اعتُقل المدرّس عبدالسلام قاسم القريطي (45 عامًا) داخل ساحة المدرسة التي يعمل بها، بعد أن دعا طلابه إلى رفع العلم الجمهوري في طابور الصباح. اعتبر المشرف المحلي في المديرية، نجيب الموشكي، ذلك "عملاً عدائيًا ضد الثورة الإسلامية"، وتم اقتياد القريطي إلى السجن المحلي دون مذكرة اعتقال.

تلفت سام إلى أن هذه الحالات تُبرز النمط الموحد للحملة، الذي لم يترك فئة اجتماعية أو مهنية بمنأى عن القمع، سواء أكانت مثقفةً أم عاملة، ذكرًا أم أنثى، راشدًا أم طفلًا، مما يجعلها تعبيرًا واضحًا عن سياسةٍ جماعية تستهدف الهوية الوطنية ومظاهرها الرمزية أكثر مما تستهدف أفرادًا بعينهم.

مع التأكيد على أن هذه القائمة تمثل عينة توثيقية جزئية من واقعٍ أكثر اتساعًا، إذ تُقدّر المنظمة أن عدد المعتقلين على خلفية الاحتفاء بذكرى الثورة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، أعلى بكثير، حيث ما يزال مصير مجهولًا حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وما يزال هناك عشرات الحالات الأخرى التي لم يُكشف عنها بسبب الخوف من الانتقام، أو بسبب التكتيم الأمني المشدد الذي تفرضه الجماعة على المناطق الخاضعة لسيطرتها

السياق القانوني

تُظهر الاعتقالات الواسعة التي نفذتها جماعة الحوثي في سبتمبر/أيلول 2025 انتهاكًا صارخًا وجسيمًا لجملةٍ من القواعد القانونية الوطنية والدولية، بما فيها الدستور اليمني والقوانين النافذة والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية قبل سيطرة الجماعة على مؤسسات الدولة. ويأتي هذا السلوك في إطار سياسةٍ ممنهجة تتعارض كليًا مع مبدأ سيادة القانون، وتُحوّل الأجهزة الأمنية من أدواتٍ لحماية المواطنين إلى أدواتٍ للترهيب السياسي والقمع الأيديولوجي.

تشدد المحامية والناشطة الحقوقية هدى الصراري، على أن ما قامت به جماعة الحوثي من اعتقالات بحق المحتفين بذكرى الثورة يمثل انتهاكًا صارخًا للحريات العامة والحقوق الأساسية المكفولة دستورياً ودولياً. وذكرت الصراري في حديث مع "سام" أن الدستور اليمني يكفل حرية التعبير والتجمع السلمي، فيما تؤكد المواثيق الدولية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على ذات الحقوق. ولفتت إلى أن الحملة القمعية لا تقتصر على انتهاك حرية الأفراد، بل تتعداها إلى محاولة طمس الهوية الوطنية الجامعة واستبدالها بهوية أيديولوجية ضيقة، معتبرة أن ذلك يشكل خطرًا على قيم المواطنة المتساوية والنسيج الاجتماعي. وأوصت الصراري بضرورة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، واحترام الضمانات الدستورية، كما دعت المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط لوقف القمع وحماية المدافعين عن الحقوق والحريات في اليمن.

وفي السياق ذاته، أشار المحامي علي الصراري إلى أن ما تقوم به جماعة الحوثي من اختطافات واحتجازات تعسفية وتعذيب للمواطنين المحتفلين بذكرى الثورة يمثل جرائم واضحة وفقًا لقانون العقوبات اليمني، مستشهدًا بالمواد (246 إلى 248) التي تجرم القبض والاحتجاز غير القانوني والتعذيب، إضافة إلى المواد التي تجرم انتهاك الحقوق المدنية والفساد. وأكد أن هذه الأفعال تعد جرائم اختطاف وإرهاب وحرب بموجب القوانين الوطنية والدولية، تصل عقوباتها إلى السجن المؤبد أو الإعدام، معتبراً أن ما يجري من ممارسات هو إرهاب ممنهج يهدد حياة المواطنين ويقوّض مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، مشددًا على ضرورة محاسبة المسؤولين عنها ووقف الانتهاكات التي تتنافى مع القانون الدولي الإنساني.

يُلزم قانون الإجراءات الجزائية اليمني، السلطات الأمنية بعرض أي شخصٍ يُقبض عليه على النيابة العامة خلال 24 ساعة، كما يُلزم بإبلاغ أسرته ومكّن محاميه من التواصل معه فورا، غير أن جماعة الحوثي تجاهلت هذه الضمانات بشكلٍ كامل، إذ نفذت عمليات اعتقالٍ دون مذكراتٍ قضائية، واحتجزت مئات المدنيين في أماكنٍ غير معلومة، بما في ذلك منازل صودرت أو مقار تابعة للجماعة، دون تمكينهم من الاتصال بذويهم أو الحصول على تمثيلٍ قانوني. وهذه الممارسات تُعدّ بموجب القانون اليمني احتجازًا تعسفيًا يُعاقب عليه جنائيًا، فضلًا عن كونها مخالفةً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

على المستوى الدولي، تشكّل الاعتقالات التعسفية التي نفذتها جماعة الحوثي انتهاكًا مباشرًا للمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تضمن لكل شخص "الحق في الحرية والأمان على شخصه" وتحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. كما تُلزم السلطات بإبلاغ المحتجز بأسباب اعتقاله وتمكينه من الطعن في قانونية احتجازه أمام القضاء. كما تُعدّ عمليات الإخفاء القسري التي مورست بحق عددٍ من المعتقلين خرقًا فاضحًا لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي تُصنف الإخفاء القسري كجريمةٍ ضد الإنسانية متى ما ارتُكب بشكلٍ منهجي أو واسع النطاق.

كما تُخالف هذه الانتهاكات نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة (3) التي تكفل "الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي"، والمادة (5) التي تنص على أنه "لا يجوز إخضاع أحدٍ للتعذيب أو العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة". وبالنظر إلى شهادات النساء اللواتي خضعن لتفتيشٍ جسدي وإلكتروني مهين، فإن ما جرى يُعدّ انتهاكًا كذلك لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، التي تحظر أي شكلٍ من أشكال المعاملة اللاإنسانية أو المهينة على أساس النوع الاجتماعي، وتُلزم السلطات بضمان الحماية الكاملة للنساء والفتيات من أي إساءة أو عنفٍ نفسي أو جسدي، سواء في المجال العام أو الخاص.

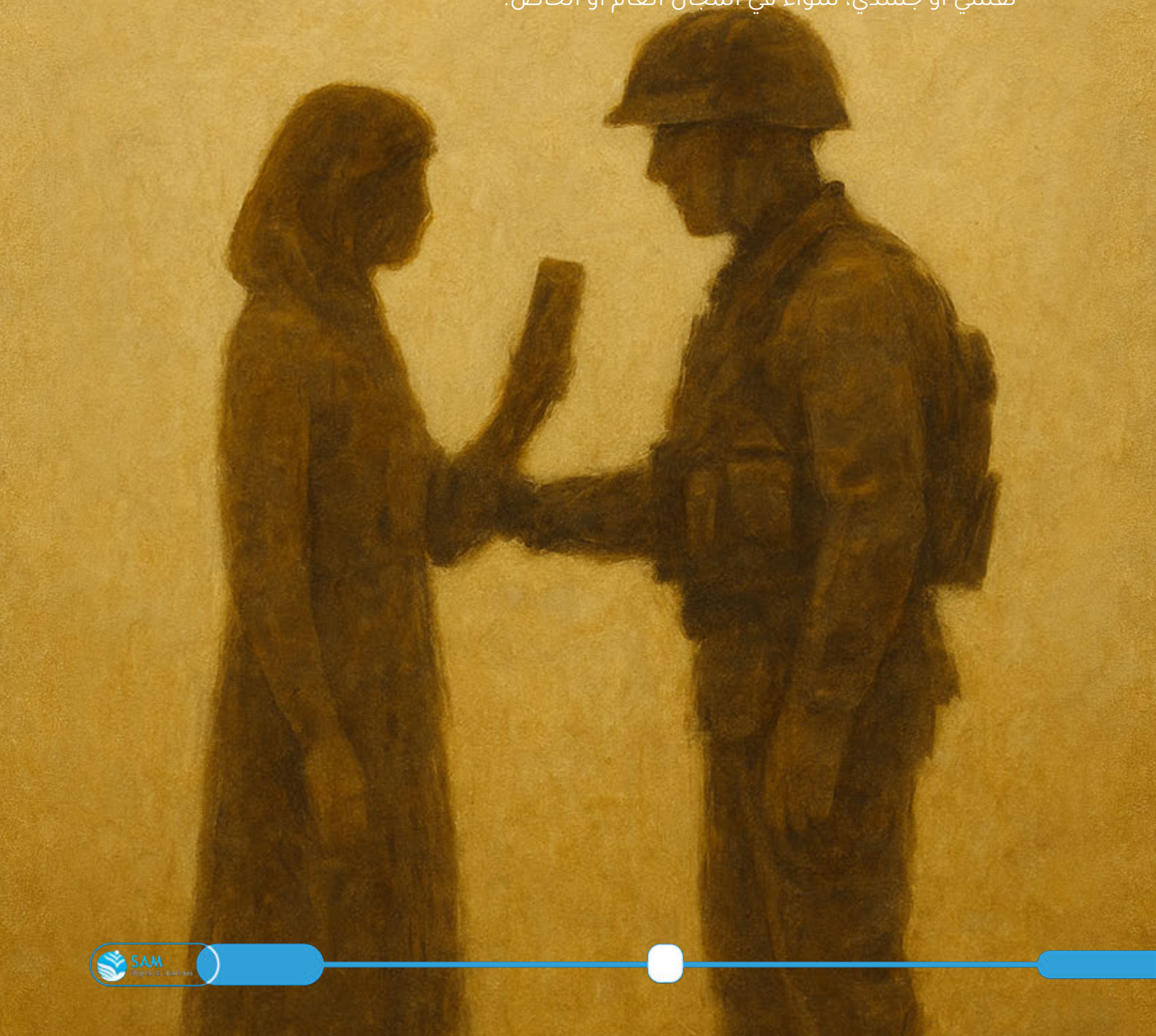

القراءة الحقوقية

من منظورٍ حقوقي، تمثل الاعتقالات الجماعية التي نفذتها جماعة الحوثي في سبتمبر/أيلول 2025 واحدةً من أكثر الحملات القمعية اتساعًا منذ سيطرة الجماعة على العاصمة صنعاء عام 2014، وتكشف عن تحولٍ خطير في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في مناطق سيطرة الجماعة. فبدلًا من قيام الأجهزة الأمنية بوظيفتها الأساسية في حماية المواطنين، تحوّلت إلى أداةٍ بوليسية هدفها مراقبة الأفكار والسيطرة على السلوك الجمعي من خلال التخويف والعقاب الجماعي.

أولًا: الطابع الانتقامي والقمع الرمزي

تعكس هذه الاعتقالات سياسةً قائمة على الانتقام من الرموز الوطنية الجامعة، إذ لا يُمكن فصل توقيت الحملة -المتزامن مع الذكرى الثالثة والستين لثورة 26 سبتمبر- عن دلالاتها التاريخية والسياسية، فالثورة التي أطاحت بالنظام الإمامي تمثل لدى اليمنيين تعبيرًا عن القيم الجمهورية والمواطنة المتساوية، بينما تُجسّد بالنسبة لجماعة الحوثي تهديدًا مباشرًا لبنيتها الفكرية السلالية. لذا فإن استهداف كل من يرفع العلم الوطني، أو يشعل شعلة الثورة، أو ينشر أغنية وطنية، ليس فعلًا أمنيًا بل فعلٌ رمزيٌّ موجَّه لإعادة ترهيب المجتمع وتجريده من ذاكرته التاريخية الجمعية. هذا ما أكدته منظمة سام في تقريرها السابق "الانتقام بأثر رجعي"، الذي أشار إلى أن جماعة الحوثي "تسعى إلى نزع رمزية الثورة من وجدان اليمنيين، واستبدالها بروايتها الأيديولوجية لتاريخ البلاد".

ثانيًا: تعدد مستويات الانتهاك

تجاوزت الانتهاكات الطابع السياسي لتطال الحقوق الفردية الأساسية للنساء والأطفال، حيث كشفت شهادات عديدة من صنعاء وإب عن عمليات تفتيش جسدي مهين للنساء ومصادرة هواتفهن الخاصة، ومشاهدة صور ورسائل شخصية، في انتهاك صارخ لحق الخصوصية والكرامة الإنسانية. كما وثقت سام -وفق ما ورد في تقارير محلية- اعتقال أطفالٍ في محافظة تعز لمجرد إشعالهم شعلة الثورة أمام منازلهم، ما يُعدّ خرقًا واضحًا لاتفاقية حقوق الطفل التي تحظر حرمان أي طفل من حريته تعسفًا.

ثالثًا: منظومة الخوف وإسكات المجال العام

تسعى جماعة الحوثي من خلال هذه الحملات إلى تفريغ المجال العام من أي مظاهرٍ للوعي الجمعي أو الفعل الجماهيري، عبر خلق بيئة خوفٍ شاملة تجعل المواطن يراقب ذاته قبل أن تراقبه السلطة. فانتشار الحواجز الأمنية و"الزينبيات" لتفتيش النساء، ومداهمات المنازل، وتحويل المنازل المصادرة إلى معتقلات، كلها أدواتٌ لبناء دولةٍ بوليسية تُمجّد الطاعة وتُجرّم التعبير. وقد وصف أحد الشهود هذا المشهد بأنه "رعبٌ بلا سبب"، في إشارةٍ إلى الحالة النفسية التي تُولدها هذه الإجراءات في المجتمع. من منظورٍ حقوقي، يشكل هذا النمط من السيطرة انتهاكًا مزدوجًا للحقوق المدنية والسياسية، إذ يُقمع فيه الحق في التعبير والتجمع من جهة، وتُمارس فيه وصايةٌ قسرية على الضمير والوجدان من جهةٍ أخرى.

رابعًا: استهداف الفضاء الرقمي

تمتد حملة القمع لتشمل الفضاء الإلكتروني، حيث لوحظ -كما وثقت سام في تقاريرها السابقة- تقييد سرعة الإنترنت وإغلاق صفحات النشطاء والصحفيين المحتفلين بالثورة، إضافة إلى حذف منشورات وأغانٍ وطنية، ما يعكس نمطًا متكررًا من انتهاك الحقوق الرقمية. هذا النمط يُصنّف ضمن الانتهاكات الحديثة لحرية التعبير التي تستهدف السيطرة على تدفق المعلومات وتوجيه الخطاب العام. إن الرقابة الرقمية، إلى جانب الاعتقال الجسدي، تُشكل منظومة متكاملة لقمع الرأي الحر وإحكام السيطرة على المجتمع.

خامسًا: الدوافع السياسية والاجتماعية

حقوقيًا، تُظهر الأدلة أن الاعتقالات لم تكن نتيجة تجاوزاتٍ فردية، بل تنفيذًا لتوجيهاتٍ مركزية صادرة عن وزارة الداخلية التابعة للجماعة، التي أصدرت بيانًا رسميًا بتاريخ 23 سبتمبر 2025 يحذر من "تحركاتٍ معادية تهدف لإثارة الفتنة عبر استغلال مناسبة 26 سبتمبر". وقد وفّر هذا البيان غطاءً قانونيًا زائفًا لحملةٍ منظمة استهدفت فئاتٍ بعينها: النشطاء، الحقوقيين، الأدباء، الصحفيين، والطلاب. كما أن تزامن الاعتقالات مع حملات تفتيشٍ وإغلاقٍ لمظاهر الاحتفال في المدارس والجامعات يؤكد أن الهدف لم يكن الحفاظ على الأمن، بل فرض الصمت السياسي والاجتماعي التام.

سادسًا: الانعكاسات الحقوقية

من منظورٍ حقوقي بحت، فإن ما حدث في سبتمبر 2025 يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية إذا ما أُخذت طبيعته الممنهجة في الاعتبار، وفق التعريف الوارد في المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تُدرج "الاضطهاد على أساس سياسي أو وطني" و"الاختفاء القسري" ضمن الجرائم ضد الإنسانية متى ما ارتُكبت على نطاقٍ واسعٍ أو في إطار سياسةٍ عامة. وبالنظر إلى عدد المعتقلين واتساع الرقعة الجغرافية للانتهاكات وتكرارها الزمني، فإن ما ارتكبته جماعة الحوثي لا يمكن اعتباره سلوكًا عارضًا، بل سياسة متكاملة تهدف إلى قمع المجتمع والسيطرة على وعيه.

سابعاً:- الآثار المجتمعية والحقوقية

أفرزت حملة القمع التي رافقت ذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 2025 آثارًا عميقة على النسيج الاجتماعي اليمني، وأعادت تشكيل العلاقة بين المجتمع وسلطات الأمر الواقع على نحوٍ يتجاوز البعد الأمني إلى مستوى أخطر يتعلق بتآكل الثقة، وانهيار الروابط الوطنية الجامعة، وانحسار المجال العام في دائرة الخوف والرقابة الذاتية. لقد تَحوّل الاحتفاء بالثورة – وهو تعبير طبيعي عن الانتماء الوطني – إلى فعل مقاومة مكلف، وصار المواطن اليمني يشعر بأن مجرد رفع العلم أو ترديد النشيد الوطني يمكن أن يجرّه إلى المعتقل، ما أحدث شرخًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا في العلاقة بين الفرد والدولة، وأضعف الانتماء الجمعي لقيم الجمهورية والمواطنة المتساوية.

أدّت هذه الممارسات إلى **تفكيك المشاعر الوطنية المشتركة** التي كانت تجمع اليمنيين حول رمزية سبتمبر كحدث جامع يتجاوز الانقسامات السياسية والمناطقية. فقد أصبح الخوف من العقاب هو المحدد الرئيسي للسلوك الاجتماعي، وحلّت ثقافة الصمت محل المشاركة، وبدأ الناس ينظرون إلى المجال العام باعتباره مساحة خطر، لا فضاءً للتعبير والمبادرة. هذا التحول الخطير يُنذر بإعادة إنتاج نمط من السلطة الأبوية القائمة على الطاعة العمياء، ويقوض الأسس المدنية لأي مشروع وطني جامع.

على المستوى القيمي، أدّى القمع المتكرر لرموز الثورة إلى **إضعاف الذاكرة الوطنية** وإلى إعادة تعريف الهوية العامة تحت سلطة القوة لا الوعي، وهو ما يهدد مستقبل الأجيال الجديدة التي تنشأ في بيئة تُجرَّم فيها الرموز الجمهورية، ويُفرض عليها خطاب أحادي يقدّس العنف ويبرر الاستبداد باسم "الأمن" أو "الاصطفاف الديني". إن إخضاع الفضاء العام بهذه الطريقة يعني إفقاد المجتمع أحد أهم شروط تطوره الطبيعي: حرية التفكير والنقد والمساءلة.

أما من الناحية الحقوقية، فقد خلقت هذه السياسات واقعًا من **الإفلات البنيوي من العقاب**، حيث تمارس جماعة الحوثي انتهاكات جسيمة دون أي محاسبة داخلية أو رقابة قضائية. فالتوسع في الاعتقالات والإخفاء القسري والتفتيش الجسدي للنساء جعل المواطنين يعيشون تحت تهديد دائم، وأضعف ثقتهم بالقانون، بل وبفكرة العدالة ذاتها. هذا التآكل التدريجي للثقة في النظام القانوني والعدالة المؤسساتية يُعيد المجتمع إلى منطق الغابة، حيث يسود الأقوى، وينكسر الضعفاء دون حماية أو إنصاف.

إن استمرار هذه الانتهاكات دون تدخل فعّال من المجتمع الدولي يُسهم في **تطبيع القمع** وتكريس ثقافة الخوف كأداة حكم، بما يعمّق الشرخ الاجتماعي ويقوّض فرص المصالحة الوطنية في المستقبل. فالمجتمعات التي تُقمع رموزها الجامعة وتُصادر ذاكرتها لا يمكن أن تبني سلامًا مستدامًا ولا عقدًا اجتماعيًا متينًا. لذا، فإن حماية حرية التعبير والاحتفاء بالمناسبات الوطنية ليست قضية رمزية فحسب، بل ركيزة جوهرية لحماية الهوية اليمنية وضمان العدالة والسلام الأهلي في المدى الطويل.

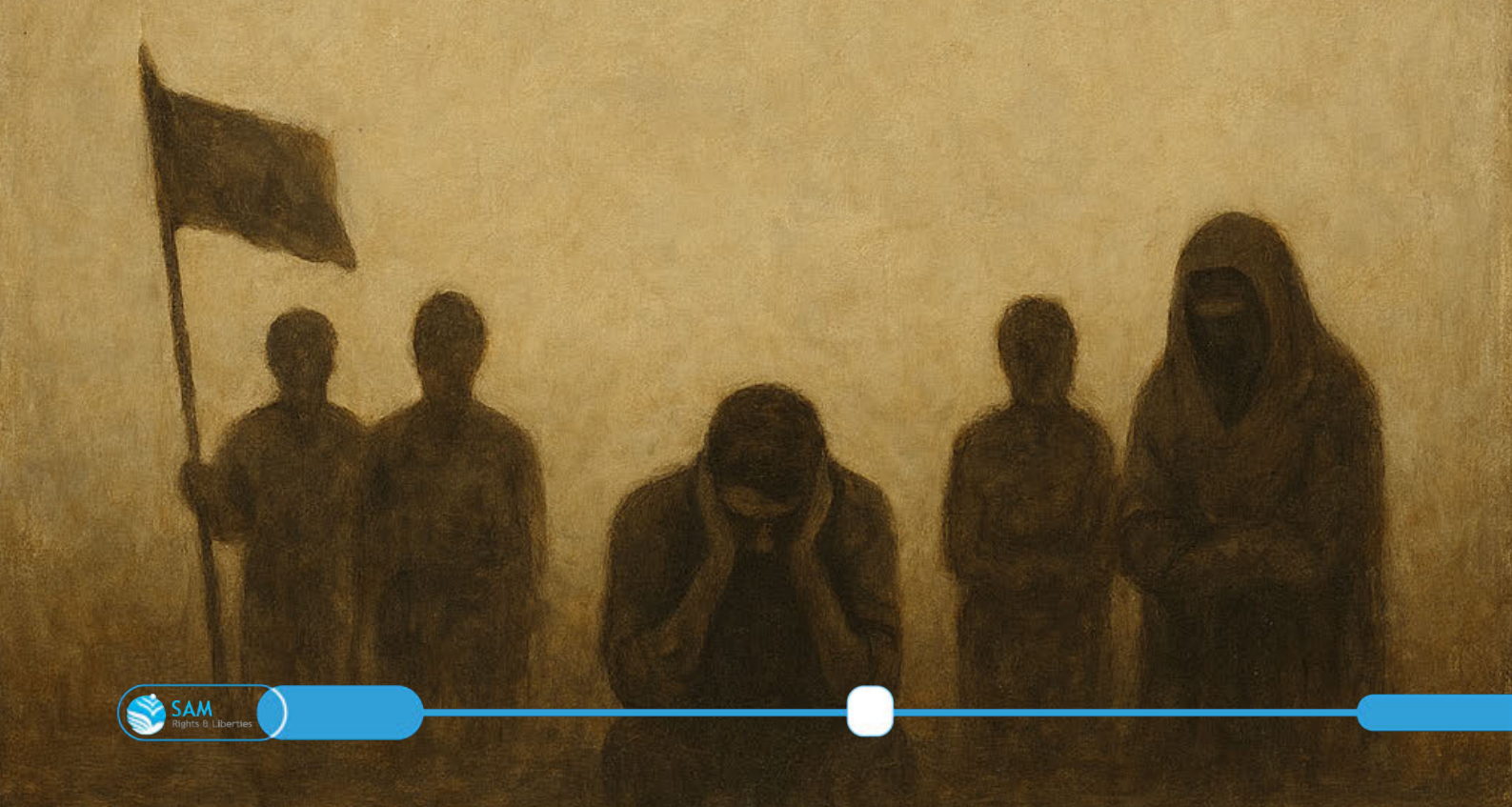

الخاتمة

تكشف الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير عن واقع خطير تتغوّل فيه سلطة الأمر الواقع على حساب القانون، وتُدار فيه الحياة العامة بمنطق القمع لا بمنطق العدالة، حيث تحولت أدوات السلطة إلى وسائل لإخضاع المجتمع وتكميم صوته، في انتهاك فاضح لكل القيم الإنسانية والمبادئ الدستورية والمعايير الدولية التي تكفل كرامة الإنسان وحقه في الحرية والتعبير.

إن ما جرى في سبتمبر 2025 لا يمكن عزله عن سياق أوسع من سياسات ممنهجة تهدف إلى طمس الهوية الوطنية وتقييد المجال العام وتجريم الرأي المختلف، كما أن هذه الانتهاكات ليست سوى فصل جديد من نهج ممنهج يرمي إلى إخضاع المجتمع وتكميم صوته، وهو ما يستوجب موقفًا وطنيًا ودوليًا حازمًا يضع حدًا لهذه الانتهاكات، ويعيد الاعتبار للضحايا وحقهم في العدالة والحرية والكرامة.

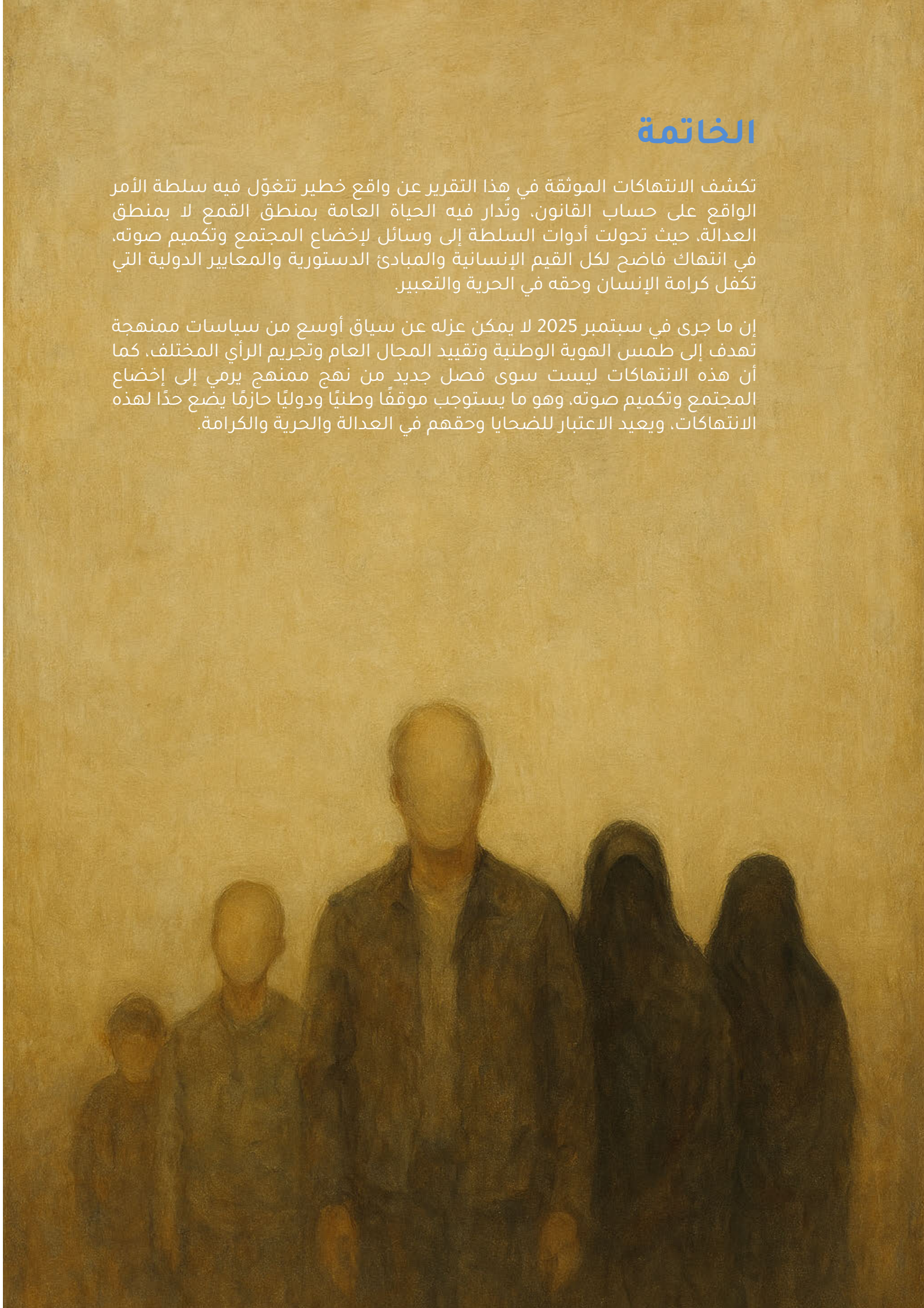

التوصيات

استنادًا إلى ما تضمنه هذا التقرير من شواهد وبيانات ووثائق تؤكد جسامة الانتهاكات المرتكبة خلال شهر سبتمبر/أيلول 2025، وحرصًا على تعزيز مبادئ العدالة وضمان إنصاف الضحايا ومساءلة المنتهكين، تضع منظمة سام للحقوق والحريات بين يدي الجهات المعنية محليًا ودوليًا مجموعة من التوصيات الرامية إلى وقف الانتهاكات المستمرة، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وترسيخ قيم الحرية والكرامة الإنسانية في اليمن.

أولًا: إلى جماعة الحوثي

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والمختطفين على خلفية الاحتفال بثورة 26 سبتمبر أو التعبير عن آرائهم السلمية، بما في ذلك المحامي عبد المجيد صبرة، والكاتب أوراس الإرياني، والصحفي ماجد زايد، وسائر المحتجزين في صنعاء، إب، البيضاء، عمران، ذمار، المحويت، وتعز.
2. الكشف عن أماكن الاحتجاز وتمكين المعتقلين من التواصل مع ذويهم ومحاميهم، وضمان وصول المنظمات الحقوقية المستقلة لتفقد أوضاعهم الصحية والقانونية.
3. وقف سياسة القمع الفكري والتضييق على الحريات العامة، واحترام حق المواطنين في التعبير عن آرائهم واحتفائهم بالمناسبات الوطنية دون خوف أو تهديد.
4. إنهاء الممارسات المهينة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تفتيش الهواتف الشخصية والتعرض الجسدي، وضمان مساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
5. الكف عن عسكرة المجتمع والمجال العام، ووقف استخدام المنازل والمدارس كمراكز اعتقال، وسحب كافة العناصر المسلحة من الأحياء السكنية ونقاط التفتيش المدنية.

ثانيًا: إلى الحكومة اليمنية والمجلس الرئاسي

1. إدراج الانتهاكات الحوثية ضمن الملفات الوطنية للمساءلة الدولية، والعمل على رفع قضايا رسمية أمام مجلس حقوق الإنسان والهيئات الدولية المختصة.
2. تفعيل دور المؤسسات الرسمية اليمنية في توثيق الانتهاكات وتقديمها للجهات القضائية المحلية والإقليمية والدولية.
3. دعم ضحايا الاعتقال التعسفي عبر برامج قانونية ونفسية، وتوفير آليات وطنية للتبليغ عن الانتهاكات وضمان حماية الشهود وأسر المعتقلين.

ثالثًا: إلى الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة

1. دعوة المقررين الخاصين المعنيين بحرية الرأي والتعبير والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى التحرك العاجل لفتح تحقيق مستقل حول حملة الاعتقالات الأخيرة في مناطق سيطرة الحوثيين.
2. إدراج جماعة الحوثي ضمن قائمة الكيانات المنتهِكة الجسيمة للحريات الأساسية، بالنظر إلى الطابع المنهجي والمستمر لانتهاكاتها.
3. حثّ المفوضية السامية لحقوق الإنسان على إصدار تقرير خاص حول القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير في مناطق سيطرة الجماعة، مع التركيز على الانتهاكات المتزامنة مع المناسبات الوطنية.

رابعًا: إلى المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية

1. ممارسة ضغطٍ دبلوماسي حقيقي على جماعة الحوثي للإفراج عن المعتقلين ووقف سياسة تكميم الأفواه، وربط أي دعمٍ أو تعاملٍ سياسي مستقبلي باحترامها لحقوق الإنسان.
2. تعزيز جهود التوثيق الدولي من خلال التعاون مع المنظمات اليمنية المستقلة لرصد وتوثيق الانتهاكات الممنهجة بحق النشطاء والمواطنين.
3. دعم إنشاء آلية دولية مستقلة للمساءلة في اليمن على غرار "الآلية الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا"، لتوثيق الانتهاكات الجسيمة ومحاسبة المسؤولين عنها.

قائمة المعتقلين والمحتجزين على خلفية الاحتفال بذكرى ثورة 26 سبتمبر 2025 (ملحق 1)

صنعاء

1	أحمد صالح عبدالله مقنع	2	إبراهيم مبخوت (24 سنة)	3	إبراهيم محمد راشد المعافا
4	إبراهيم محمد علي محمد الشامي	5	أسامة عبدالله صالح السالمي	6	إسماعيل أحمد مجحز
7	أمين صالح هادي القهالي	8	حميد الأسد	9	خالد علي صالح علي القيسي
10	صالح عبدالله حسين مقنع	11	عارف محمد قطران	12	عبدالحكيم حرمل
13	عزالدين علي صالح القيسي	14	علي أحمد حسين مقنع	15	فؤاد أحمد محمد عبدالحكيم
16	قيس أحمد مجحز	17	ماجد محمد الصيادي	18	محمد راشد المعافا
19	محمد شريان	20	محمد محمد صلاح	21	متعب أحمد حسين مقنع
22	منصور الحمزي	23	نائف محسن أحمد القادري	24	أوراس الإرياني (44 سنة)
25	أبوزيد عبدالقوي الكميم (53 سنة)	26	عبدالمجيد صبرة	27	جميل شريان
28	عبدالسلام عارف قطران	29	عبدالسلام حرمل	30	الشيخ حمود بشر
31	الشيخ صادق عبدالله مفتاح				

إب

32	إبراهيم علي صالح	33	أسامة رداد العماري (14 سنة)	34	أحمد المغربي (29 سنة)
35	أحمد نعمان البريهي (23 سنة)	36	إسماعيل مقبل عبدالرقيب (23 سنة)	37	أمين يحيى علي الشامي
38	حميد محمد الفقيه (46 سنة)	39	خالد عوض (28 سنة)	40	زكريا محسن علي المطري (26 سنة)
41	سليمان محمد أحمد الخوبري (28 سنة)	42	سلمان يحيى التويتي (26 سنة)	43	طلال الحارثي
44	عاصم عبدالقادر خميس (19 سنة)	45	عصام لطف (25 سنة)	46	علي أحمد قاسم (35 سنة)
47	علي عبدالسلام عبدالمغني	48	علي مجمل	49	عمر حاتم الفقيه (29 سنة)
50	عمر سند التويتي (24 سنة)	51	عمر مراد	52	عمرو محمد عبدالرحمن (20 سنة)
53	فهد بداح	54	فواز النجار	55	قيس عبدالله علي اليفاعي (25 سنة)
56	ليث حسن ضبعان (20 سنة)	57	ليث حسن ناجي ملهي (19 سنة)	58	محمد أحمد حسن علي الشامي (18 سنة)
59	محمد إسماعيل عبدالله المريسي (21 سنة)	60	محمد زيد الثلايا (38 سنة)	61	محمد صالح حمود الحجيلي
62	محمد عبده سعد جحزر (16 سنة)	63	محمد علي محمد (30 سنة)	64	محمد فؤاد صالح (33 سنة)
65	محمد يحيى الكباري	66	مختار إسكندر (43 سنة)	67	مختار محسن
68	مسعد فاضل (23 سنة)	69	نجيب النصيف		

المحويت

70	أدهم عزيز الجوده (39 سنة)	71	أمين صالح القهالي (42 سنة)	72	أحمد هادي عامر (42 سنة)
73	بشار خالد محمد أحمد الشاحذي (24 سنة)	74	بشير صالح الكردي	75	جلال ناصر التقي
76	خليل أحمد معوضة (37 سنة)	77	خالد محمد الشاحذي (24 سنة)	78	زيدان يحيى دجران (18 سنة)
79	سليم علي النعمان (39 سنة)	80	صالح صالح هادي الفقيه (38 سنة)	81	صادق أمين محمد أحمد الشاحذي (24 سنة)
82	طارق أحمد علي الشاحذي (24 سنة)	83	عبدالله أحمد العكيمي (25 سنة)	84	عبدالله عدنان (23 سنة)
85	عبده أحمد معافا (28 سنة)	86	علي محمد محمد الشريف (19 سنة)	87	غماج النصيري (47 سنة)
88	فؤاد عبدالمجيد محمد اليفاعي (21 سنة)	89	قيس محمد صالح المطري (20 سنة)	90	كمال الحفاشي (30 سنة)
91	ماجد الجبلي (32 سنة)	92	محمد أحمد سالم الغرض (23 سنة)	93	محمد إسماعيل عبدالله (25 سنة)
94	محمد حسن العماد (43 سنة)	95	محمد شداد (32 سنة)	96	محمد صالح الهادي (21 سنة)
97	محمد عمر شوتر	98	محمد محمد أحمد الشاحذي (24 سنة)	99	محمد ناصر المطري (21 سنة)
100	محسن علي المنجشي	101	محمود عبدالجليل	102	معاذ صالح الحيدري (22 سنة)
103	مهند المتوكل (19 سنة)	104	نادي ناجي العبسي (44 سنة)	105	حسين صالح المنجشي

ذمار

106	أحمد عبدالرحمن مظفر (9 سنة)	107	إبراهيم علي علي العيزري	108	أيمن علي ناصر أبو عاطف
109	جلال أنور	110	حسين محمد عبدالله الجبري	111	شداد محمد أبو سند
112	شهاب محمد علي شمس الدين (11 سنة)	113	صالح بن ناجي جباري البداي	114	عبدالله محمد علي سعد البخيتي
115	عبدالوهاب الحراسي	116	عايض الصيادي	117	علي أحمد العزي
118	محمد أبو بادي	119	محمد أحمد هاجر (شنب)	120	محمد الكوماني
121	محمد يحيى الشيبة	122	مفيد أحمد شمس الدين (10 سنة)	123	نايف عبدالله العيسي
124	وسيم محسن أبو عريج	125	نصر الله أحمد قائد (10 سنة)	126	محمد محمد صالح اليفاعي

عمران

127	أمين صادق سلله (13 سنة)	128	جهاد الدلواني	129	سامي صالح حسين الفقيه
130	سعد جابر العزنظ	131	صالح يحيى قرقر الغولي	132	صادق أمين أبو ركب (12 سنة)
133	علي أحمد دغشر القشيري	134	عمر أحمد مثنى (13 سنة)	135	عابد أحمد علي القشيري
136	عصام صالح الغولي	137	عصام حمود قاسم شويط	138	عبد الرحيم معفر (15 سنة)
139	عبدالله حسين مفتاح	140	كريم محمد أحمد البعنيني	141	محمد الزعط الذيفاني
142	محمد عبدالله دعبوش	143	محمد علي مصلح	144	محمد فهمي صادق الغولي

145	مازن إبراهيم معفر (14 سنة)	146	مدين صادق معفر (14 سنة)	147	مزاحم عبدالله محمد القشيري
148	نايف عبدالله علي القشيري	149	وحيد مذكور	150	يونس علي سلله (13 سنة)
151	رفيق يحيى علي القشيري	152	هلال مبارك	153	حارث عبدالعزيز الحشار

البيضاء

154	أحمد سالم عبده أحمد بلال (33 سنة)	155	إسماعيل محمد محمد صالح الجيلاني	156	أيمن أحمد دبوان
157	جبر أحمد ناجي (27 سنة)	158	حمدي صالح علي البنا	159	زكريا محمد صالح صالح (25 سنة)
160	صالح ناصر عوض أحمد	161	عارف عبدالله أحمد المهدي (28 سنة)	162	علي عبدالله محمد حسان (30 سنة)
163	غمدان عبدالله محمد الصلوي (30 سنة)	164	فارس عبدالباسط علي الدرواني	165	فيصل صالح محمد السوادي
166	قيس محسن عبدالله	167	محمد أيوب عباد	168	محمد حمود صالح المطري
169	محمد صالح حمود المنصوب	170	محمد صالح علي غزيل	171	محمد عبدالله شيبان
172	ناصر محمد صالح الموشكي	173	نصر ناصر محمد السوادي	174	هاشم عبدالمجيد أحمد
175	يوسف أحمد عبدالله عاتق				

مأرب

176	أحمد عبدالله أحمد بن عبود الشريف	177	أمين محمد غالب	178	خالد عبدالله ناجي الصبيحي
179	سميح يحيى الواسعي	180	عبدالله أحمد صالح الشريف	181	محمد علي صالح الشرعبي
182	عادل محمد يحيى بدير				

تعز

183	فاروق درهم يحيى أبو فارع	184	سعيد حميد عبدالرب	185	رشاد محمد أحمد
186	وائل حمود محمد حمود	187	مختار حميد طاهر		

حجة

188	أيمن أحمد مذكور	189	عبدالله محمود الزبيري

SAM
Rights & Liberties

قمع الذاكرة

حملة الاعتقالات الحوثية في موسم سبتمبر

أكتوبر 2025

info@samrl.org

www.samrl.org